مراقب الشؤون الإنسانية
تقرير شهري

كانون الثاني/يناير 2015

OCHA

القضايا الرئيسية:

- تضرر جميع موظفي القطاع العام في قطاع غزة نتيجة عدم دفع الرواتب، مما زاد من إضعاف الخدمات وسبل المعيشة.
- توقف المساعدات النقدية لحوالي 100,000 مهجر داخليا في غزة بسبب عدم توفر الأموال التي تعهدت بها الجهات المانحة.
- رقم قياسي من أشجار الزيتون والأشتال دمرها المستوطنون الإسرائيليون خلال كانون الثاني/يناير وفقا للتقارير.

نظرة عامة

نظرة عامة على أحداث شهر كانون الثاني/يناير: تدهور مقلق في أوضاع غزة

تركز النشرة الإنسانية لهذا الشهر مرة أخرى على الوضع المتدهور في قطاع غزة. تفاقمت الأزمة الاقتصادية طويلة الأمد في قطاع غزة في كانون الثاني/يناير بقرار إسرائيل تجميد تحويل عائدات الضرائب التي تجمعها نيابة عن السلطة الفلسطينية، ردا على انضمام الفلسطينيين إلى المحكمة الجنائية الدولية. ونتيجة لذلك، لم يتلقى ما يقرب من 70,000 من موظفي الخدمة المدنية المدرجين على سلم الرواتب في السلطة الفلسطينية سوى جزء من رواتبهم لشهر كانون الأول/ديسمبر 2014، في حين أنّ مصير رواتب شهر كانون الثاني/يناير 2015 غير واضح في الوقت الحالي. وهذا يؤدي إلى تفاقم المشكلة المستمرة لـ 40,000 آخرين من موظفي الخدمة المدنية وأفراد الأمن الذين عينتهم سلطات حماس، والذين لم يتلقوا أي راتب منذ نيسان/أبريل 2014، باستثناء دفعة إنسانية لمرة واحدة في أيلول/سبتمبر 2014.

محتويات التقرير

إطلاق خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 2

قلق إزاء التدهور المتزايد للأمن الغذائي وجودة الخدمات في قطاع غزة 4

غزة: انعدام عملية تسجيل شاملة وتوثيق للمهجرين داخليا يستمر في تقويض جهود الاستجابة 8

الأجواء الشتوية تؤدي إلى خسائر بشرية، وفيضانات وتهجير إضافي في قطاع غزة 13

مبادرات مستمرة للمساءلة حول انتهاكات مزعومة أثناء الأعمال القتالية غزة 14

الضفة الغربية: تسجيل أكبر عدد من الأشجار التي دمرها المستوطنون الإسرائيليون في حادث واحد منذ عام 2005 16

أبرز الأرقام في كانون الثاني/يناير 2015

مدنيون فلسطينيون قتلوا (في الصراع المباشر)	2
مدنيون فلسطينيون أصيبوا (في الصراع المباشر)	122
مبانٍ هدمت في الضفة الغربية	81
مهجرون في الضفة الغربية	117

خطة الاستجابة الإستراتيجية لعام 2014

705 مليون دولار أمريكي المبلغ المطلوب

جرى تقديم 3.9% من التمويل

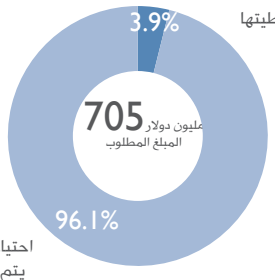

أشخاص يصطفون أمام صراف آلي في بنك فلسطين. منطقة الرمال، غزة. كانون الثاني/يناير 2015

www.ochaopt.org

مكتب الأمم المتحدة لتنسيق الشؤون الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة - OCHA
ص.ب. 38712 القدس الشرقية 91386 | هاتف +972 (0) 2 582 9962 | فاكس +972 (0) 2 582 9962 | ochaopt@un.org

بالتنسيق ننقذ الأرواح

Scan it! with QR reader App

زادت أزمة الرواتب المستمرة، إلى جانب واحد من أعلى معدلات البطالة في العالم (ما يقرب من 45 بالمائة)، من تقويض الأمن الغذائي للسكان، وكان لها أثر سلبي مباشر على توفير الخدمات الأساسية، بما في ذلك الصحة والمياه والصرف الصحي، والاستجابات الطارئة.

زاد بطء صرف الأموال التي تعهدت بها الدول الأعضاء في مؤتمر القاهرة خلال تشرين الأول/أكتوبر 2014 لإعادة إعمار غزة حالة الإحباط لسكان غزة، وهذا عامل يعيق بشدة قدرة الجهات الإنسانية والإنمائية الفاعلة على مواجهة عبء العمل الهائل فيما يتعلق بالانتعاش وإعادة الإعمار. وتضرر ما يقرب من 100,000 شخص ما زالوا مهجرين في أعقاب الأعمال القتالية في تموز/يوليو- آب/أغسطس بشكل خاص. وفي 27 كانون الثاني/يناير، علقت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) برنامج المساعدة الذاتية النقدية الخاص بها للأسر اللاجئة، وعلى غرار ذلك تقلص برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للسكان غير اللاجئين في غزة بسبب القصور الشديد في التمويل.

فاقمت أزمة الرواتب الجارية الوضع المزري في غزة، مما أثر سلبا على توفير الخدمات الأساسية وتقويض الأمن الغذائي. ولتلبية الاحتياجات الإنسانية

وحذر نائب الأمين العام للشؤون السياسية في تقريره الأخير لمجلس الأمن من أن الوضع في غزة أصبح «مثيرا للقلق بشكل متزايد»، وأن «ترافق الفشل في تصحيح قضايا الحكم والأمن المستمرة وبطء وتيرة إعادة الإعمار قد خلق بيئة سامة بشكل متزايد».

ولتلبية الاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا لـ 1,6 مليون فلسطيني من الشرائح الضعيفة، أطلق الفريق القطري الإنساني بالشراكة مع حكومة فلسطين، خطته للاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 يوم 12 شباط/فبراير. وتطلب الخطة 705 مليون دولار أمريكي لتمويل التدخلات الإنسانية في جميع أنحاء الأرض الفلسطينية المحتلة - 75 بالمائة منها مشاريع في قطاع غزة.

وحتى لو تم تمويلها وتنفيذها بالكامل، فإن هذه التدخلات لوحدها لن توقف التدهور المستمر في غزة، أو تمنع دورة جديدة من العنف. إن ذلك سيتطلب مزيدا من التدابير الهامة، بما في ذلك رفع الحصار الإسرائيلي. وتقوية حكومة التوافق الوطني وإيجاد حل لأزمة الرواتب؛ وصرف الأموال التي تم التعهد بها لإعادة إعمار غزة. وتعزيز وقف إطلاق النار؛ وإعادة فتح معبر رفح مع مصر.

انطلاق خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015

1,6 مليون فلسطيني من الشرائح الضعيفة استهدفوا للمساعدة

تمثل خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 خطة المجتمع الإنساني المنسقة للاستجابة للاحتياجات الإنسانية الأكثر إلحاحا في الأرض الفلسطينية المحتلة. بعد انطلاقها العالمي في جنيف في كانون الاول/ديسمبر عام 2014، تم تقديم خطة الاستجابة الاستراتيجية محليا (في رام اللّه) في 12 شباط/فبراير، حيث قدمها نائب رئيس وزراء دولة فلسطين ومنسق الشؤون الإنسانية، وقدمت كذلك للدبلوماسيين، ووسائل الإعلام، ووكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية والدولية.

تقدم خطة هذا العام استراتيجية بميزانية قدرها 705 دولار أمريكي لتنفيذ 207 مشروع قدمتها 77 منظمة، بما في ذلك 64 منظمة غير حكومية وطنية ودولية و13 وكالة تابعة للأمم المتحدة. وهي الخطة الأكبر التي تنطلق للأرض الفلسطينية المحتلة منذ أول خطة وضعت في عام 2003، وتطلب زيادة تمويل بنسبة 80 بالمائة مقارنة بطلب 390 مليون دولار أمركي كانت طلب في

البداية في عام 2014 قبل أن تزداد الاحتياجات نتيجة لصراع شهري تموز/يوليو وآب/أغسطس في غزة. وأكثر من 75 بالمائة من متطلبات المشروع في عام 2015 ترتبط بقطاع غزة.

ويسعى العاملون في مجال المساعدات الإنسانية من خلال مشاريع خطة الاستجابة الاستراتيجية، إلى مساعدة 1,6 مليون من الفلسطينيين الأكثر ضعفا، 1,3 مليون منهم يعيشون في قطاع غزة، و0,3 مليون نسمة في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية.

وتشمل أهداف الخطة:

- تعزيز الحماية من خلال تعزيز احترام (القانون الإنساني الدولي) والقانون الدولي لحقوق الإنسان، والسعي للمساءلة، ومنع وتخفيف آثار الانتهاكات؛
- الاستجابة للاحتياجات العاجلة التي تعقب الصدمات وزيادة صمود أولئك المعرضين لخطر التهجير القسري.
- الاستجابة لانعدام الأمن الغذائي وتعزيز أساليب معيشة أكثر قدرة على الصمود.
- ضمان حصول الناس على الخدمات الأساسية
- تعزيز قدرات الفاعلين الوطنيين للتأهب والاستجابة لحالات الطوارئ؛
- ضمان حلول انتقالية للمهجرين وأولئك المعرضين لإعادة التهجير في غزة، بينما يتم العمل من أجل التوصل إلى حل دائم.

إنّ ما يقرب من 80 بالمائة من التمويل المطلوب سيخصص لتوفير المأوى، والمواد غير الغذائية والمساعدات الغذائية إلى الفلسطينيين من الشرائح الضعيفة. وبالإضافة إلى ذلك، تستمر خطة الاستجابة الاستراتيجية في التركيز بقوة على مجال الحماية، ومن أمثلة ذلك، منع الاعتقالات والاستجابة لها، والهدم، والتخطيط التمييزي ونظام تقسيم المناطق في المنطقة (ج) من خلال التدابير القانونية والمناصرة.

سوف تركز خطة الاستجابة الاستراتيجية على تدخلات مثل إصلاح المنازل التي تعرضت لأضرار طفيفة أو توفير النقد لتغطية نفقات الاستئجار للمهجرين داخليا في غزة؛ وتقديم المساعدة

PLANNING FIGURES FOR DEC '15

1.9 million
people in need of assistance

1.3 million in the Gaza Strip

0.6 million in the West Bank

1.6 million
people targeted

705 million
US$ required for Jan-Dec 2015

207 projects
presented by 77 organizations
(25 NNGOs, 39 INGOs &13 UN agencies)

تطلب خطة الاستجابة الاستراتيجية لعام 2015 مبلغ 705 مليون دولار أمريكي، وتهدف إلى مساعدة 1,6 مليون من الفلسطينيين الأكثر ضعفا.

FUNDING REQUIREMENTS TO DEC 2015

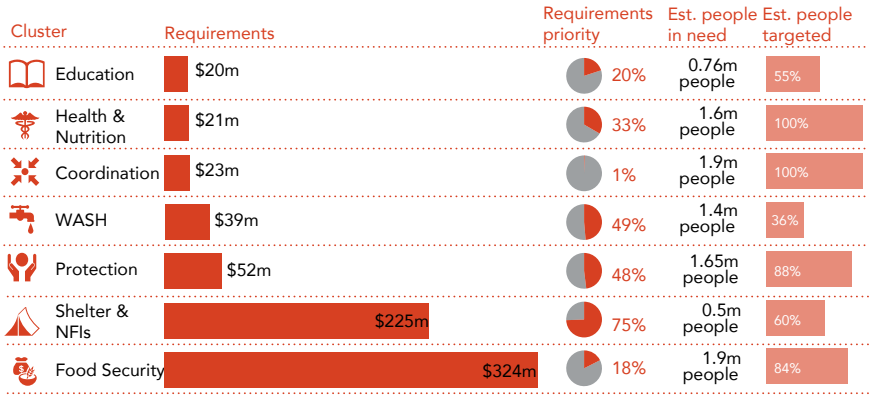

لأسر في الضفة الغربية بعد هدم منازلها؛ وزيادة فرص الحصول على خدمات المياه والصرف الصحي والصحة؛ وتقديم المساعدة الغذائية؛ ودعم المزارعين والرعاة ومربي المواشي والصيادين؛ والمنتجين الحضريين وشبه الحضريين؛ ورصد وتوثيق انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وتوفير المساعدة القانونية والدعاوى المنسقة؛ وتوفير التواجد من أجل الحماية خلال ذهاب التلاميذ إلى المدرسة في المنطقة (ج) والقدس الشرقية.

للاطلاع على لمحة عامة تفاعلية حول خطة الاستجابة الاستراتيجية، يرجى تحميل الوثيقة الكاملة وأوراق الحقائق ذات الصلة، وللاطلاع على عرض مقطع الفيديو لخطة الاستجابة الاستراتيجية الذي يبرز المخاوف الإنسانية الأساسية، الرجاء زيارة الرابط أدناه.

http://www.ochaopt.org/srp2015

ما يقرب من 80 بالمائة من التمويل المطلوب هو لتوفير المأوى، والمواد غير الغذائية والمساعدات الغذائية إلى الفلسطينيين من الشرائح الضعيفة.

وبينما يبقى التركيز في العمل الإنساني مماثلا إلى حد كبير للسنوات السابقة، كانت هناك زيادة حادة في الاحتياجات الإنسانية في قطاع غزة، حيث لا يزال هناك ما يقرب من 100,000 مهجر داخليا في أعقاب 51 يوما من القتال في الصيف الماضي.

إن المساعدة الإنسانية أمر حيوي في سياق استمرار الاحتلال، ومشاكل الحكم الفلسطيني، وانعدام الحل السياسي. هناك حاجة إلى التمويل المبكر لتدخلات خطة الاستجابة الاستراتيجية الهادفة لتخفيف الآثار الأسوأ لأكثر من سبع سنوات من الحصار الذي تفرضه إسرائيل وما رافق ذلك من إغلاق مصري للمعابر والأنفاق، بالإضافة إلى الأعمال القتالية في الصيف الماضي في غزة. وتسعى خطة الاستجابة الاستراتيجية إلى مواجهة الآثار الأكثر إلحاحا لهذه العوامل وإتمام استراتيجيات طويلة المدى مثل خطة الإنعاش المبكر وإعادة إعمار غزة.

قلق من التدهور المتزايد في الأمن الغذائي وجودة الخدمات في قطاع غزة

المحركات الرئيسية تشمل عدم دفع الرواتب وأزمة الطاقة

الوضع الإنساني الهش الذي ساد قطاع غزة في أعقاب الأعمال القتالية في صيف 2014 والحصار الذي طال أمده تدهور بشكل أكبر خلال الشهر. وكان المحرك الرئيسي لهذا التدهور المستمر هو عدم دفع الرواتب لموظفي القطاع العام، والذي يؤثر حاليا على أولئك الذين هم على جدول الرواتب التي تدفعها السلطة الفلسطينية أيضا. وتعمل أزمة الرواتب على تقويض الصمود والأمن الغذائي للسكان، وجودة الخدمات الأساسية المقدمة لهم. وأدى انعدام وجود ميزانية معتمدة تسمح باستمرار العمليات المنتظمة التي تقدمها مكاتب الوزارة في غزة إلى إعاقة إيصال الخدمات الأساسية، إلى جانب أزمة الطاقة طويلة الأمد.

أزمة الرواتب لا تجد طريقها للحل

لم يتلق 40,000 على الأقل من موظفي الخدمة المدنية وأفراد الأمن الذين عينتهم سلطات الأمر الواقع (سلطات حماس) رواتب كاملة منذ تشرين الثاني/نوفمبر عام 2013، أو أي راتب منذ شهر نيسان/أبريل عام 2014، باستثناء دفعة إنسانية لمرة واحدة بلغت 1,200 دولار (باستثناء أفراد قوات الأمن). ويتوقف دفع هذه الرواتب على اتفاق بشأن دمج هؤلاء الموظفين في قوة العمل في

الخدمة المدنية التي تأسست في ظل حكومة التوافق الوطني. ويبدو أن عدم إحراز تقدم بشأن هذه القضية يعرقل حل القضايا الأخرى المتعلقة بحكومة التوافق الوطني، مثل إدارة الجانب الفلسطيني من معابر غزة.

كان قرار إسرائيل حجز عائدات الضرائب بمثابة شرارة أشعلت أزمة الرواتب التي أضرت بموظفي الخدمة المدنية ممن هم على جدول الرواتب في السلطة الفلسطينية.

وتلقى 70,000 آخرين من موظفي الخدمة المدنية ممن هم على جدول الرواتب في السلطة الفلسطينية، ولكن معظمهم لم يكن يعمل منذ سيطرة حماس في عام 2007، 60 بالمائة فقط من رواتبهم لشهر كانون الأول/ديسمبر 2014، في حين أن دفعة رواتب كانون الثاني/يناير 2015 غير واضحة حاليا. وقد نشأ هذا الوضع من خلال قرار إسرائيل وقف نقل 127 مليون دولار أمريكي من عائدات الضرائب التي تم جمعها في كانون الأول/ديسمبر 2014 نيابة عن السلطة الفلسطينية كإجراء عقابي ردا على انضمام فلسطين إلى المحكمة الجنائية الدولية في كانون الثاني/يناير عام 2015. وقد تم تمديد هذا القرار مؤخرا لتحويلات شهر كانون الثاني/يناير.

كان التباين في السياسة اتجاه المجموعتين من موظفي الخدمة المدنية خلال العام الماضي مصدرا مستمرا للتوتر الداخلي في غزة. ففي أحد الحوادث في كانون الثاني/يناير عام 2015، أغلق المئات من موظفي الخدمة المدنية مدخل مقر حكومة التوافق الوطني خلال زيارة وزراء من الضفة الغربية إلى غزة، وطالبوا بصرف رواتبهم.

أزمة الطاقة

رغم الزيادة الطفيفة في كمية الوقود التي تم تسليمها لمحطة توليد الكهرباء في غزة في كانون الثاني/يناير 2015، والتشغيل المؤقت لمحرك ثالث، لا تزال المحطة تعمل بنصف طاقتها التشغيلية بسبب نقص الوقود. ويؤثر هذا على تقديم الخدمات الأساسية. وتشمل العوامل الرئيسية لنقص الوقود الفجوات الكبرى في التمويل، وعدم وجود اتفاق طويل الأجل لإعفاء وزارة المالية الفلسطينية في رام الله الوقود من الضرائب، وعدم كفاية سعة التخزين بعد ضرب خزانات الوقود في غارة جوية إسرائيلية في 29 تموز/يوليو 2014. وتحتاج محطة توليد الكهرباء لما يصل إلى 500,000 لتر من الوقود يوميا دون انقطاع لتعمل بكامل طاقتها وتنتج 120 ميغاواط.

أشخاص يصطفون على الصراف الآلي في البنك العربي، منطقة الرمال، غزة، كانون الأول/ديسمبر 2014

تصوير: مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

تحصل غزة حاليا على نحو 210 ميجاواط، أو أقل من نصف الطلب المقدر (حوالي 450 ميجاواط)، بما في ذلك 60 ميجاواط من محطة توليد كهرباء غزة، و 120 ميجاواط من إسرائيل و 30 ميجاواط من مصر. واستمر الضغط على الخدمات العامة في الارتفاع، حيث تواجه العديد من المنشآت الحيوية انقطاع التيار الكهربائي لمدة تصل إلى 18 ساعة في اليوم الواحد، بينما تفتقر إلى الوقود اللازم لتشغيل المولدات الاحتياطية. وتم تأمين شراء الوقود لعدد محدود من المنشئات الصحية الأساسية، ومنشئات المياه والصرف الصحي البلدية من المانحين الدوليين يمولون شراء 600,000 لترا في الشهر، أو ما يقرب من 60 بالمائة من الاحتياجات المقدرة.

لا تزال محطة توليد الكهرباء في غزة في العمل بنصف طاقتها التشغيلية، مما يؤثر على تقديم الخدمات الأساسية.

الوقود الصناعي المستورد عن طريق إسرائيل لمحطة توليد الكهرباء

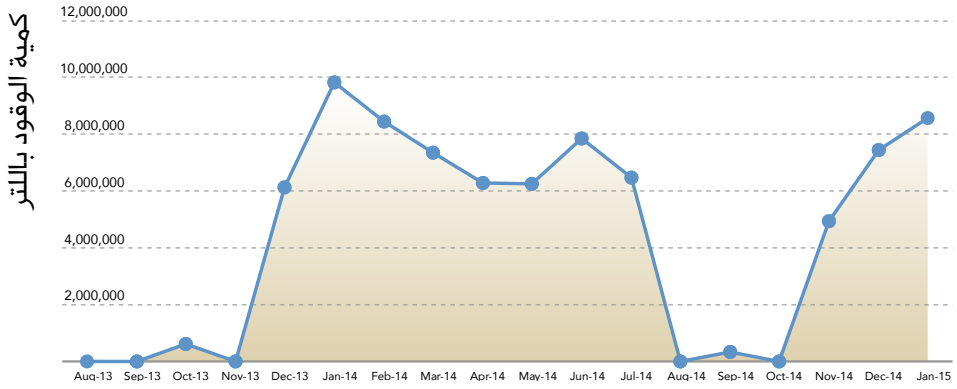

الصحة

عانى قطاع الصحة بسبب إضرابات العاملين الناجمة عن عدم دفع الرواتب منذ أيار/مايو 2014. وكذلك تقلص حضور الموظفين وذكر أن التغيب عن العمل بلغ حوالي 50 بالمائة، ويعزى ذلك جزئيا إلى عدم قدرة العاملين في مجال الصحة على تحمل تكاليف المواصلات. وتشير التقديرات إلى أنه ما لم يتم التوصل إلى حل في المستقبل القريب، فإن جميع العاملين في المجال الطبي الذين عينتهم سلطات الأمر الواقع، والذين يمثلون نحو 46 بالمائة من القوة العاملة، سيضربون عن العمل وسيحدث خلل كبير في الخدمات الصحية.

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها منظمة الصحة العالمية ووزارة الصحة

في كانون الأول/ديسمبر عام 2014، بدأ ما يقرب من 750 عاملا في التنظيف تعاقدت معهم وزارة الصحة في غزة إضرابا لمدة 16 يوما احتجاجا على عدم دفع رواتبهم منذ ستة أشهر. وأدى ذلك إلى توقف جميع خدمات التنظيف في 13 مستشفى و 56 مركز للرعاية الصحية الأولية، مما اضطر وزارة الصحة إلى تعليق مجموعة من الخدمات الطبية، بما في ذلك جميع الخدمات المقدمة في العيادات الخارجية في المستشفيات، وخدمات التوليد والخدمات المتعلقة بأمراض النساء، والعمليات الجراحية غير العاجلة. وتضاعفت مخاطر التلوث وانتشار الأمراض في المرافق الطبية بشكل كبير. وبقيت هذه المسألة دون حل، ويواصل عمال النظافة التهديد بالإضراب.

وتعتبر هذه ضربة إضافية لنظام الرعاية الصحية في غزة، الذي يصارع في الأصل مشاكل الطاقة المزمنة ونقص المعدات والإمدادات الطبية. وقد أدى انعدام وجود إمدادات الكهرباء الموثوق بها إلى توقف بعض الخدمات الصحية، بما في ذلك وقف جميع العمليات الجراحية الاختيارية غير العاجلة، وكذلك النقل بواسطة سيارات الإسعاف، والتعقيم، ومرافق الطعام وخدمات الغسيل.

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمتها م جموعة المياه والصرف الصحي والنظافة ومقدمي الخدمات

انخفض متوسط إمدادات المياه اليومي من 80 إلى 50-45 لترا للفرد في اليوم في أنحاء قطاع غزة، أي أقل من نصف الكمية الموصى بها عالميا.

المياه والصرف الصحي

في هذا الوضع الاقتصادي المتردي، أدى عدم دفع الرواتب وتحويل الموارد الضئيلة التي تمتلكها الأسر لإصلاح المنازل وإعادة الإعمار، إلى تراجع في مدفوعات مرافق المياه من 48 بالمائة قبل الأعمال القتالية مباشرة في تموز/يوليو وآب/أغسطس، إلى 30 بالمائة في كانون الثاني/يناير 2015. واضطر مزودو المياه لتقليص عملياتهم وصيانة الشبكة بسبب نقص الأموال اللازمة لشراء الوقود اللازم للمولدات الاحتياطية. وفي الوقت الراهن، تعمل 40 بالمائة فقط من منشآت المياه والصرف الصحي، ويعتمد بعضها بشكل رئيسي على الوقود المقدم عن طريق مساعدات الوقود الطارئة. ونتيجة لذلك لم يتلق ما يقرب من 270,000 شخصا أية إمدادات من المياه على الإطلاق، ويعتمدون على صهاريج المياه. ومنذ الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس انخفض متوسط إمدادات المياه اليومي من 80 إلى 50-45 لترا للفرد في اليوم في أنحاء قطاع غزة، أي أقل من نصف الكمية الموصى بها عالميا. وبالنسبة للخدمات البلدية، أدى نقص الوقود وانعدام المعدات إلى تقليص وتيرة جمع النفايات الصلبة مما يصل إلى أربع مرات لمرتين أو ثلاث مرات في الأسبوع منذ تموز/يوليو 2014.

الدفاع المدني الفلسطيني

ونظرا لنقص الموارد، بما في ذلك الوقود والرواتب، قلص الدفاع المدني الفلسطيني في غزة طاقته التشغيلية. بلغ حضور القوة العاملة ما يقرب من 40 بالمائة، وتقلصت حركة المركبات إلى 30 بالمائة. وأشار الدفاع المدني الفلسطيني إلى أن نقص الموارد كان أكثر حدة من عدم دفع الرواتب. وجميع الخدمات التي يوجد لها بدائل للدفاع المدني الفلسطيني في غزة، مثل خدمات الإسعاف، تم تحديديها أو إيقافها وأُعطيت الأولوية للحفاظ على خدمة مكافحة الحرائق، والتي لا يوجد لها بديل. وكذلك أعاق نقص المعدات وعدم وجود فرص للتدريب القدرة على التأهب والاستجابة للطوارئ لدى الدفاع المدني الفلسطيني باعتباره واحدا من أول المستجيبين لحالات الطوارئ في غزة (انظر أيضا القسم الخاص بالعاصفة الشتوية أدناه).

البطالة وانعدام الأمن الغذائي

كشف صندوق النقد الدولي هذا الشهر أن الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في غزة انخفض بنحو 15 بالمائة خلال عام 2014، ويرجع ذلك أساسا إلى الأعمال القتالية في تموز/يوليو وآب/أغسطس، في حين أن الأرض الفلسطينية المحتلة ككل انخفض فيها بنسبة ما يقرب من واحد بالمائة، وهو أول انكماش منذ عام 2006. [1]

بتحفيز من التفعيل المحدود لقطاع البناء في سياق آلية إعادة إعمار غزة (انظر قسم المهجرين داخليا أدناه)، انخفض معدل البطالة المسجل في قطاع غزة في الربع الرابع من عام 2014 مقارنة مع الأرباع السابقة.[2] ولكن، المعدل الحالي البالغ 44,8 بالمائة من القوى العاملة (التعريف الموسع)[3] هو واحد من أعلى المعدلات في العالم، وهو أعلى بأكثر من 13 نقطة مئوية من الرقم المكافئ في منتصف عام 2013. ومنذ ذلك التاريخ، تدهور الوضع الاقتصادي في قطاع غزة بسرعة بعد إغلاق أنفاق التهريب مع مصر، والتي كانت الآلية الرئيسية لتوريد مواد البناء. وأدى ذلك إلى جانب تأثير الحصار الإسرائيلي على اقتصاد غزة، إلى انهيار وشيك لقطاع البناء.

دفعت أزمة الرواتب المستمرة بعض الوكالات الإنسانية العاملة في قطاع الأمن الغذائي للمضي

قدما في دورة توزيع المواد الغذائية. وحاليا يتلقى أكثر من مليون شخص في جميع أنحاء قطاع غزة مساعدات غذائية، وخاصة من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وبرنامج الأغذية العالمي. ويتم إعادة تقييم المستفيدين بشكل منتظم وتتم دراسة المتقدمين الجدد للحصول على الدعم على أساس منتظم. وفي الأشهر الأخيرة، أصبحت الأسر المتضررة من أزمة الرواتب غير قادرة على تغطية احتياجاتها الأساسية وتم ضمها تدريجيا في حالات المساعدات الغذائية.

غزة: انعدام التسجيل الشامل وعدم وجود تصنيف للمهجرين داخليا يستمر في تقويض جهود الاستجابة

فجوات خطيرة في التمويل تعيق إيصال المساعدات وترجئ إعادة الإعمار

أدت الأعمال القتالية في الصيف إلى واحدة من أكبر موجات التهجير الداخلي في قطاع غزة إذ لا يزال ما يقرب من 100,000 شخص مهجرين. وقد أعاقت الثغرات الكبيرة في التسجيل الشامل وعدم وجود تصنيف للمهجرين داخليا قدرة العاملين في المجال الإنساني على الاستجابة للاحتياجات. وتعتبر هذه الأنشطة أنشطة حاسمة في تحديد موقع المهجرين داخليا، وبالتالي ظروفهم المعيشية، ومواطن الضعف والاحتياجات الخاصة، وكذلك تقييم الآثار على المجتمعات المستضيفة.

معدل البطالة الحالي في غزة أعلى بأكثر من 13 نقطة مئوية من المستويات المماثلة المسجلة في منتصف 2013.

وأجرت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) ووزارة الشؤون الاجتماعية في غزة خلال الحرب تسجيلا أوليا للمهجرين داخليا. بالرغم من ذلك، أصبحت هذه السجلات قديمة بعد بدء وقف إطلاق النار في 26 آب/أغسطس، حين ترك غالبية المهجرين في

معدل البطالة (التعريف الموسع) في قطاع غزة حسب ربع السنة

أطفال يجمعون الحصى من بناية مدمرة، الشعف في منطقة التفاح، غزة، شباط/فبراير 2015.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

وقت واحد الملاجئ والمنازل المضيفة دون إتاحة الفرصة لإجراء عملية إلغاء منظمة للتسجيل.

وفي الوقت الحالي لا يوجد سوى حوالي 10,500 مهجر داخليا يمكثون في 15 مركز جماعي تابع لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، وحوالي 1,400 يعيشون في وحدات سكنية جاهزة، وهم مسجلون بشكل ملائم. وتتميز المعلومات المتعلقة ببقية السكان المهجرين داخليا (حوالي 88,000)، بما في ذلك أولئك الذين يقيمون في ملاجئ مؤقتة، مع عائلات مضيفة، ومساكن مستأجرة، بأنها جزئية وغير مركزية.

وقد اتخذت مختلف المنظمات الشريكة في المجال الإنساني، بما في ذلك وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا)، والمجلس النرويجي للاجئين، ووزارة الشؤون الاجتماعية ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية، الخطوات الأولية لمعالجة هذه الفجوة، بما في ذلك تشكيل فريق عمل لإدارة المعلومات حول المهجرين داخليا. وفور تشغيله، يتوقع من الفريق تحديد الفجوات وتبادل البيانات ووضع آلية تتبع مناسبة لجميع المهجرين في أنحاء قطاع غزة.

أدت الأعمال القتالية في الصيف إلى واحدة من أكبر موجات التهجير الداخلي في قطاع غزة إذ لا يزال ما يقرب من 100,000 شخص لا يزالون مهجرين.

في تشرين الأول/أكتوبر عام 2014، قاد المجلس النرويجي للاجئين، بالتعاون مع بلدية خزاعة (خان يونس)، مشروعا للتنميط الذاتي ينطوي على قيام المهجرين داخليا بالإبلاغ عن أماكن وجودهم، ووضع المأوى الخاص بهم ونقاط الضعف الرئيسية لديهم. ونتيجة لذلك، تتوفر الآن معلومات أساسية تمكن هذه البلدية والجهات الإنسانية الفاعلة من تنفيذ أنشطة الحماية، وتحسين فرص الحصول على الخدمات وتحديد الأولوية لتقديم الخدمات على أساس حالة الضعف في هذا المجتمع. وتم توسيع المشروع لاحقا إلى الشوكة، ووادي غزة، وجباليا، وبيت لاهيا وبلديات أم ناصر. ويتطلب استمرار وتوسيع المشروع بشكل أكبر الحصول على تمويل إضافي.

تقييم الأضرار وفجوات التمويل

إن تقييم الأضرار للمنازل الذي أجرته وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) للأسر اللاجئة، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة والإسكان للأسر غير اللاجئة، يمكن العاملين في مجال المأوى من تحديد الأشخاص المؤهلين للحصول على مساعدة المأوى، ولكن لم يتم تتبع موقعهم الحالي أو احتياجاتهم بشكل منهجي.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

أطفال يركبون عربة وخلفهم مبانٍ مدمرة جراء الأعمال القتالية، الشعف في منطقة التفاح، غزة، شباط/فبراير 2015

وبحلول نهاية عام 2014، تم الانتهاء من تقييم الأضرار لأكثر من 63,000 فرد (11,232 أسرة) الذين دمرت منازلهم كليا أو تضررت بشدة مما جعلها غير صالحة للسكن وتم التحقق من صحة التقييم. غير أنّ مجموعة المأوى تقدر أن العدد الإجمالي للأسر التي دمرت منازلها أو تضررت بشدة مرتفع، حيث يصل إلى 18,000. وفي بداية شهر شباط/فبراير عام 2015، تلقت وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وحدها حوالي 44,000 استئنافا للتقديرات الأولية مما أدى الى إعادة استئناف عملية التقييم.

اكتملت تقييمات الأضرار وتمت المصادقة عليها بحلول 25 كانون الثاني/يناير 2015

نوع الأضرار	عدد الأسر	عدد الأفراد
تدمير كامل	9,352	52,007
أضرار خطيرة وعدم صلاحية للسكن	1,881	11,076

اعتبارا من 11 شباط/فبراير 2015، اكتمل تقييم الأضرار التي لحقت بما يقرب من 84 بالمائة من العائلات المهجرة داخليا (9,422 أسرة) وتلقت مساعدات نقدية للمأوى المؤقت من وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) أو من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مغطية جزءا من الفترة منذ تهجيرهم.

بالرغم من ذلك ما زالت فجوات التمويل الكبيرة قائمة، مما يعيق قدرة الوكالات على مساعدة أولئك المهجرين. واضطرت في 27 كانون الثاني/يناير وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) إلى تعليق برنامجها للمساعدة النقدية الذاتية. وكذلك لم يكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي قادرا على تقديم المساعدات النقدية لجميع المهجرين، والأسر غير اللاجئة بسبب نقص خطير في التمويل، تاركين غالبية الأسر الأكثر ضعفا في غزة يحدوها أمل ضئيل في إعادة بناء حياتهم.

تم تحديد أكثر من 60,000 شخص في قطاع غزة على أنهم بحاجة ومؤهلون للحصول على مساعدة المأوى نتيجة للأعمال القتالية.

تحديث لآلية إعادة إعمار غزة

اعتبارا من 4 شباط/فبراير تم مسح أكثر من 60,000 فردا طلبوا مواد بناء لإصلاح المأوى أُجيز لهم شراء المواد بموجب آلية إعادة إعمار غزة المؤقتة المتفق عليها بين الحكومتين الإسرائيلية والفلسطينية وبتسهيل من مكتب الأونسكو. من هؤلاء الأفراد، حوالي 40,000 حصلوا على مواد البناء بحلول ذلك التاريخ. ولا يزال المزيد من التقييمات بشأن إصلاح المأوى يرفع إلى وزارة الشؤون المدنية للمعالجة. واستورد 14 من تجار القطاع الخاص ما مجموعه 56,009 طنا (أو ما يقرب من 1,300 شاحنة) من مواد البناء، منها أكثر من 43,561 طنا حصل عليها الأفراد.

«هذا كان بيتنا:»

حالة أسرة السعودي، شرق مدينة غزة

فاطمة مرضي سعودي، 56 عاما، أرملة وأم لثمانية، هي من الشجاعية، إحدى أكثر المناطق تضررا خلال الأعمال القتالية في الصيف. وكان منزل عائلتهم قد أُصيب بأضرار بالغة وهُجروا لأكثر من ستة أشهر.

بعد أكثر من خمسة أشهر على وقف إطلاق النار، شهدت الشجاعية تقدما لا يكاد يذكر من حيث الانتعاش أو إعادة الإعمار. فاطمة وأولادها الثلاثة غير المتزوجين كانوا يعيشون في وحدتين سكنيتين جاهزتين قدمتهما وزارة الأشغال العامة والإسكان للأشهر الأربعة الماضية. ظروف المعيشة فيها مكتظة وباردة للغاية، لذلك قضوا معظم وقتهم في الخارج. أحد أبناء فاطمة، نور الدين، 13 عاما، يعاني من متلازمة داونز ويذهب إلى مدرسة خاصة. إنه لا يزال يبحث بين الأنقاض وفي كل يوم عن جهاز الكمبيوتر المحمول الخاص به، والذي فقده عندما تعرض منزلهم للقصف. فاطمة تخشى أن يتعرض نور لمخلفات الحرب من المتفجرات، حيث أن المنطقة لا تزال مليئة بالانقاض بسبب الأعمال القتالية.

عمل زوجها الراحل مع السلطة الفلسطينية، ولذلك تحصل الأسرة على معاش شهري قدره 1,300 شيكل. ولكن، من أجل بناء منزلها، أخذت فاطمة قرضا من البنك في العام الماضي. والآن، وعلى الرغم من أن المنزل تضرر بشدة، لا تزال فاطمة مستمرة في الدفع لسداد ديونها، بحيث يبقى لها ولأبنائها القليل جدا.

خلال عاصفة كانون الثاني/يناير، كان البقاء في وحدة سكنية جاهزة لا يطاق. تعاني فاطمة من آلام شديدة في الظهر وهي بحاجة ماسة لعملية جراحية. انتقلت هي وأطفالها مؤقتا إلى منزل والدتها. «نحن في الحقيقة بحاجة لمواد لتغطية المنطقة الخارجية بين غرفتي البيت المتنقل، للحفاظ على سلامة الأطفال وتقديم القليل من الخصوصية لهم. الوضع هنا صعب جدا جدا».

اثنان من أشقاء فاطمة يعيشان في منزل الأسرة الذي أُصيب بأضرار بالغة. وبما أن أسرة سعودي غير لاجئة، كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ووزارة الأشغال العامة والإسكان المسؤولين عن تقييم الأضرار التي لحقت بهم. قال أخوها عبد اللّه، «قالوا لنا أن نخلي المنزل لأنه غير صالح للسكن ويحتمل أن يكون خطرا، ولكن ليس لدينا أي مكان آخر لنذهب إليه، وليس لدينا أي مبلغ من المال للاستئجار، وبالتالي ماذا يمكننا أن نفعل؟».

تلقى كل واحد من إخوة فاطمة ما مجموعه 1,700 دولار أمريكي من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. عبد اللّه وعائلته كانوا مستأجرين لشقة منذ شهر تشرين الأول/أكتوبر عام 2014، ولكن بعد ثلاثة أشهر أجبروا على العودة إلى منزلهم الذي تضرر بشدة لأنه لم يكن لديهم أية أموال لمواصلة دفع الإيجار. ويحاول الأخوان أن يتدبرا قدر استطاعتهما من خلال تنفيذ إصلاحات صغيرة في المنزل القديم باستخدام مواد وجدوها تحت الانقاض. ويجمعان الحطب الذي يجدانه في المنطقة وفي المساء، يشعلان نارا صغيرة في محاولة للحفاظ على الدفء.

فاطمة تشير إلى هيكل لبناء على مسافة 50 مترا، وتقول بهدوء، «كان ذلك منزلنا».

الأسر المهجرة داخليا التي تعيلها امرأة هي من بين أكثر الفئات ضعفا في غزة. ومجموعات أخرى من الفئات الضعيفة هن من النساء الحوامل أو المرضعات والأشخاص ذوي الإعاقة والأمراض المزمنة والأطفال وكبار السن.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

فاطمة سعودي، أرملة من الشجاعية، إحدى المناطق الأكثر تضررا نتيجة الأعمال القتالية في الصيف، كانون الثاني/يناير 2015.

إسرائيل تعلن عن تخفيف محدود للحصار

في 17 شباط/فبراير، أعلنت وزارة الدفاع الإسرائيلية عن إجراءات إضافية تهدف إلى تسهيل حرية الحركة والتنقل داخل وخارج غزة. وتشمل هذه الإجراءات الموافقة على جلب 45 جرارا زراعيا، وزيادة في الحصة الشهرية لتصاريح التجار من 3,000 إلى 5,000، وزيادة في عدد التجار المسموح لهم بالسفر من غزة إلى إسرائيل من 400 إلى 800 في اليوم، وتوسيع الصادرات الزراعية والصناعية من غزة لتشمل المنسوجات والأثاث. سيكون هناك عرض أكثر تفصيلا لإجراءات التخفيف الأخيرة التي أدخلتها السلطات الإسرائيلية وتأثيرها في النشرة الإنسانية لشهر شباط/فبراير.

المعيار المتفق عليه للحصول على المساعدة النقدية للمأوى الانتقالي (نفذ جزئيا)

حجم الأسرة	المبلغ لكل شهر (بالدولار الأمريكي)
5-1	200
9-6	225
10أو أكثر	250

أثار الإحباط العام إزاء بطء إعادة الإعمار وتعليق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لبرنامجها للمساعدات النقدية عددا من الاحتجاجات في أنحاء قطاع غزة،

أثار الإحباط العام إزاء بطء إعادة الإعمار وتعليق وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) لبرنامجها للمساعدات النقدية عددا من الاحتجاجات في أنحاء قطاع غزة، واشتمل أحد هذه الاحتجاجات على الدخول القسري للمتظاهرين إلى مجمع الأمم المتحدة في مدينة غزة وألحقوا أضرارا طفيفة بممتلكات الأمم المتحدة. وبعد هذا الحادث، موظفو الأمم المتحدة الذين يعملون كمراقبين لآلية إعادة إعمار غزة، غادروا غزة مؤقتا، ولكنهم عادوا في 31 كانون الثاني/يناير بعد أن استقر الوضع.

في بيان يوم 7 شباط/فبراير، شجع الأمين العام للأمم المتحدة المانحين على الوفاء بالتعهدات التي قطعوها في مؤتمر القاهرة خلال شهر تشرين الأول/أكتوبر 2014، للوفاء بالتزاماتهم المالية بالسرعة الممكنة لمنع المزيد من التدهور في الوضع الإنساني.

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

فيضانات في غزة خلال عاصفة الشتاء في منطقة الشجاعية، كانون الثاني/يناير 2015

الأجواء الشتوية تؤدي إلى خسائر بشرية، وفيضانات وتهجير إضافي في قطاع غزة

العاصفة تظهر حالة الضعف الشديدة لمعظم السكان

تأثرت غزة هذا الشهر بعاصفة شتوية اجتاحت الأرض الفلسطينية المحتلة في الفترة ما بين 6 إلى 10 كانون الثاني/يناير. وأفادت وزارة الصحة في غزة أنّ طفلين (شهرين وأربعة أشهر) من خان يونس توفيا جراء العاصفة. وأبلغت وسائل الإعلام المحلية عن حالتي وفاة أخريين، من بينهما صياد أسماك توفي أثناء الصيد قرب الشاطئ.[4] وأُصيب ما يقرب من تسعة اشخاص بجروح نتيجة لسقوط خزانات المياه من فوق أسطح المنازل أو نتيجة لاستخدام مصادر التدفئة غير الآمنة أو حوادث متصلة بالكهرباء.

وأدت الأمطار الغزيرة إلى فيضانات محلية في المناطق المنخفضة من قطاع غزة، خاصة رفح

وفاة طفلة تبلغ من العمر أربعة أشهر بسبب انخفاض درجة حرارة جسمها خلال العاصفة الش

والد الطفلة التي توفيت جراء الحرارة المنخفضة

قال علي: «كان اسم ابنتنا رهف. ولدت في 1 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014. كانت زوجتي، أم محمد، حاملا في شهرها السابع أو الثامن خلال الحرب. لقد لجأنا إلى مدرسة تابعة لوكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) وخلال كل وقف لإطلاق النار، كنت أخرج للاطمئنان على المنزل بينما تبقى زوجتي في الملجأ مع أبنائنا الثمانية «.

كان أحد الجيران هو الذي أبلغ علي أن المنزل قد تعرض لأضرار كبيرة. وبعد وقف إطلاق النار عادت الأسرة للعيش في المنزل، على الرغم من الدمار الذي شمل ثقوبا في السقف نجمت عن الغارات الجوية، وعدد من الجدران المنهارة، وتحطم جميع نوافذ المنزل. غطت الأسرة النوافذ بالقماش وبعض الأغطية البلاستيكية، ولكن خلال العاصفة الشتوية، أزالت الرياح القوية الأغطية بعيدا عن النوافذ وتدفق ماء المطر من خلال الثقوب في السقف.

وروت أم محمد، «وضعنا خشبا على الأرض ثم وضعنا الفرشات عليه محاولين الاحتفاظ بها جافة. جمعنا المياه المتدفقة من السقف في أوعية. وفي مساء أحد الأيام، لاحظت أن جلد رهف قد تغير لونه وأصبحت خائفة جدا. لقد تحولت إلى اللون الأزرق،«.

لم يكن في منزل عائلة عاصي المدمر كهرباء ولا مصدر للتدفئة. استدعت أم محمد أحد أقاربها، الذي اقتادهم إلى مستشفى غزة الأوروبي، حيث وصلوا في الساعة 10 مساء. وضعوا في غرفة باردة متجمدة في المستشفى بدون تدفئة بينما بدأ الطبيب يفحص الرضيع. رفضت رهف الرضاعة، وبعد ما يقرب من ساعتين، تنهدت وتوقف قلبها عن الخفقان. نجح الطبيب في إعادة الحياة لها، وعادت رهف إلى الحياة لمدة نصف ساعة أخرى قبل أن توافيها المنية وأعلنت وفاتها في الساعة 4 صباحا يوم 9 كانون الثاني/يناير. وتم تحديد سبب الوفاة على أنه انخفاض حرارة الجسم وانسداد مجاري التنفس.

«أشعر بخيبة الأمل لأننا لا نستطيع الحصول على رعاية صحية أفضل هنا في غزة. ربما كان من الممكن إنقاذ حياة رهف».

بعد الجنازة، انتشر خبر وفاة الطفلة الرضيعة في جميع أنحاء قطاع غزة وعرض صحفي محلي دفع الإيجار لشقة في مكان أكثر أمنا. وانتقلوا الآن إلى شقة في بني سهيلا، ولكن ليس لديهم اسم أو تفاصيل الاتصال بالصحفي الذي وعد بتقديم الدعم لهم، والذي لم يدفع الإيجار حتى الآن.

ضربت عاصفة أخرى الأرض الفلسطينية المحتلة مساء يوم 19 شباط/فبراير ولم يكن لها تأثير كبير على قطاع غزة. ويعزى التأثير المحدود لمدى استعداد السلطات والمؤسسات المحلية، بدعم من القطاع الخاص والمجتمع الدولي، بما

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

وخان يونس والمنطقة الوسطى، مما تطلب تدخل مقدمي الخدمات المحليين لإزالة المياه. وظلت مستويات المياه في وادي غزة ضمن المستوى المتوقع، باستثناء وادي السلقا، حيث استدعى الارتفاع في منسوب المياه تدخل بلدية دير البلح للحد من تأثيرها على المجتمعات المجاورة. وأبلغ الدفاع المدني الفلسطيني عن أكثر من 80 مهمة إنقاذ، تضمنت معظمها إزالة الأشجار الساقطة والأغراض المتطايرة من الطرق الرئيسية، وحوادث متصلة بالحرائق، وأضرار لحقت بأسطح المنازل أو انهيار جزئي للمباني. وبالإضافة إلى ذلك، تم تنفيذ أكثر من 50 مهمة إخلاء نفذها الدفاع المدني الفلسطيني في محافظات رفح وخان يونس بسبب الفيضانات أو انهيارات جزئية للمنازل. وتم نقل الأسر المتضررة مؤقتا إلى منازل أقاربهم أو إلى مراكز وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الجماعية. ولجأ ما مجموعه 23 أسرة (151 شخصا) إلى مراكز وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (أونروا) الجماعية خلال العاصفة طلبا للمأوى.

كانت ظروف المهجرين داخليا الذين يعيشون في وحدات سكنية جاهزة، أو في منازل متضررة، أو في ملاجئ مؤقتة في غزة عصيبة بشكل خاص خلال العاصفة. وأفادت التقارير أن التسرب في وحدات سكنية جاهزة في خزاعة (خان يونس) عندما تم توزيع الأغطية البلاستيكية قبل العاصفة. وتعاون كل من لجان المجتمع المحلي والمتطوعون والمهجرون داخليا لإعادة تأمين الأغطية البلاستيكية. وتم نشر الحصى المعاد تدويره والمستخرج من الأنقاض بين الوحدات السكنية الجاهزة في مواقع المهجرين داخليا المؤقتة بمساعدة من المنظمات المحلية والدولية لحماية المهجرين داخليا من التربة الطينية وتمكينهم من الحركة الآمنة. ووزعت وزارة الشؤون الاجتماعية والشركاء في مجموعة المأوى، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية الوطنية المواد غير الغذائية ومدافئ للأسر المتضررة.

قوضت المشاكل المزمنة قدرة مقدمي الخدمات على الاستجابة، بما في ذلك ضعف البنية التحتية والمعدات القديمة، وعدم توفر قطع الغيار، وإمدادات الوقود والكهرباء المحدودة، على الرغم من الجاهزية وجهود التنسيق قبيل العاصفة.

ظروف المهجرين داخليا الذين يعيشون في وحدات سكنية جاهزة، أو في منازل متضررة، أو في ملاجئ مؤقتة في غزة كانت عصيبة بشكل خاص خلال العاصفة التي ضربت الأرض الفلسطينية المحتلة في أوائل كانون الثاني/يناير.

مبادرات المساءلة الجارية بشأن انتهاكات مزعومة أثناء الأعمال القتالية في غزة

المساءلة مطلوبة لضمان العدالة للضحايا ومنع وقوع انتهاكات في المستقبل

ينفذ حاليا عدد من المبادرات الجارية لمتابعة قضية المساءلة إزاء الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي خلال تصعيد الأعمال القتالية في قطاع غزة وإسرائيل في تموز/يوليو وآب/أغسطس 2014. إنّ المساءلة الحقيقية بشأن الانتهاكات المزعومة للقانون الدولي الإنساني ولقانون حقوق الإنسان هي المفتاح لإنهاء دائرة الأعمال القتالية والانتهاكات المتكررة، عقب ثلاث حالات تصعيد في ست سنوات في غزة وبعد تزايد العنف في الضفة الغربية، بما فيها القدس الشرقية. كما أنّ المساءلة مطلوبة سواء لضمان تحقيق العدالة لضحايا الانتهاكات، أو لمنع وقوع انتهاكات في المستقبل.

المعلومات الواردة في هذا القسم قدمها مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان بوصفه قائد مجموعة الحماية

المبادرات المحلية

قدمت منظمات حقوق الإنسان الفلسطينية في غزة (المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان لحقوق الإنسان) المساعدة القانونية للأفراد في غزة للسعي إلى تحقيق المساءلة والإنصاف في إسرائيل. وقد أجرى المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان والميزان عملية رصد شاملة للانتهاكات المزعومة للقانون الدولي خلال الأعمال القتالية. ووثقا 378 قضية، وقدما 236 شكوى إلى النائب العسكري الإسرائيلي العام مطالبين بفتح تحقيقات جنائية في هذه الحوادث.

قدم المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان ومركز الميزان أيضا إلى وزارة الدفاع الإسرائيلية إخطارات حول النية لرفع دعاوى التعويض المدني عن الخسائر في الأرواح والممتلكات نيابة عن 1,349 ضحية. هذه الخطوة الأولية تحفظ حق الضحايا في رفع دعاوى تعويض أمام محكمة إسرائيلية في غضون سنتين من تاريخ وقوع الحادث.

ووفقا للتحديثات التي قدمها النائب العام العسكري الإسرائيلي، تم إنشاء آلية الفحص في هيئة الأركان من أجل فحص «الحوادث الاستثنائية» التي وقعت خلال العملية العسكرية في غزة في عام 2014. وفي كانون الأول/ديسمبر عام 2014، ذكر النائب العام العسكري الإسرائيلي أن المزاعم المتعلقة بما يقرب من 100 قضية تمت إحالتها لآلية الفحص في هيئة الأركان التي أنتهت 50 منها وأرسلتها إلى النائب العام العسكري لاتخاذ قرار. ومن هذه القضايا، قرر النائب العام العسكري فتح تحقيقات جنائية في خمس قضايا، وإغلاق تسعة، وإحالة 11 قضية إلى آلية الفحص في هيئة الأركان من أجل مزيد من الفحص. [5]

اعتبارا من كانون الأول/ديسمبر عام 2014، فتحت إسرائيل خمسة تحقيقات جنائية في انتهاكات مشتبه بها للقانون الإنساني الدولي من جانب قواتها خلال الأعمال القتالية.

وحتى الآن، لا تتوفر معلومات تشير إلى إجراء تحقيقات من جانب السلطات الفلسطينية بشأن انتهاكات مزعومة ارتكبتها المجموعات الفلسطينية المسلحة.

الجهود الدولية

وعلى المستوى الدولي، أنشأ مجلس حقوق الإنسان في الأمم المتحدة لجنة مستقلة لتقصي الحقائق. تم تكليف اللجنة بالتحقيق في انتهاكات القانون الدولي الإنساني وقانون حقوق الإنسان في الأرض الفلسطينية المحتلة، وخاصة في قطاع غزة، في سياق العمليات العسكرية التي جرت بعد 13 حزيران/يونيو 2014 للوقوف على حقائق وظروف هذه الانتهاكات وتحديد المسؤولين عنها؛ وتقديم توصيات، وخاصة بشأن تدابير المساءلة، وسبل ووسائل حماية المدنيين ضد أية اعتداءات أخرى.[6] ومن المقرر أن يقدم تقرير إلى مجلس حقوق الإنسان في دورته الثامنة والعشرين في آذار/ مارس 2015.

بالإضافة إلى ذلك، أنشأ الأمين العام للأمم المتحدة في10 تشرين الثاني/نوفمبر عام 2014 مجلسا داخليا ومستقلا للتحقيق في حوادث معينة في قطاع غزة تابعا للأمم المتحدة ما بين 8 تموز/يوليو و 26 آب/أغسطس 2014. ومجلس التحقيق هذا يقوم بمراجعة وفحص عدد من الحوادث المحددة وقعت فيها وفيات أو إصابات، و/أو لحقت أضرار في المباني التابعة للأمم المتحدة. انها تراجع أيضا وتحقق في الحوادث التي وجد فيها أسلحة كانت موجودة في مقرات الأمم المتحدة.

في 1 كانون الثاني/يناير عام 2015، قبلت دولة فلسطين سلطة المحكمة الجنائية الدولية القضائية للنظر في الجرائم المزعومة التي «ارتكبت في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، منذ 13 حزيران/يونيو 2014»، وفي يوم 2 كانون الثاني/يناير عام 2015، قدمت طلب الانضمام إلى نظام روما الأساسي للمحكمة الدولية. في حين أنه من صلاحية المحكمة الجنائية الدولية فقط اتخاذ قرار بشأن اختصاصها وقبولها والجدارة في أي قضية، يمكن أن يدفع تدخل المحكمة لإدخال تحسينات في آليات المساءلة المحلية.

الضفة الغربية: أكبر عدد موثق من الأشجار دمرها المستوطنون الإسرائيليون في حادث واحد منذ عام 2005

التطبيق غير الكافي للقانون لا يزال مصدر قلق رئيسي

خلال شهر كانون الثاني/يناير، ذكرت التقارير أن المستوطنين الإسرائيليين اقتلعوا أو خربوا حوالي 5,600 شجرة في سبعة حوادث في مختلف أنحاء الضفة الغربية. هذا الرقم يشكل ما يقرب من 60 بالمائة من جميع الاشجار التي اقتلعت أو دمرت في كامل عام 2014. وتشكل صناعة زيت الزيتون 25 بالمائة من الدخل الزراعي في الأرض الفلسطينية المحتلة وتشير التقديرات إلى أن حوالي 100,000 أسرة تعتمد إلى حد ما على موسم قطف الزيتون السنوي في معيشتها.

الحادثة الأخطر أثرت في هذا الشهر على المزارعين من قرية ترمسعيا في رام اللّه، الذين اكتشفوا في اليوم الأول من عام 2015 أن حوالي 5,000 من أشتال الزيتون (أعمارها من سنتين إلى ثلاث سنوات) قد اقتلعت. وهذا هو أكبر عدد من الاشجار يتم اقتلاعها في حادث واحد منذ ما يعود إلى عام 2005. ورغم عدم وجود شهود عيان على الحادث، واستنادا إلى نوع الضرر والتجارب السابقة، أرجع سكان القرية الهجوم إلى المستوطنين الإسرائيليين من المستوطنة المجاورة، بؤرة «عادي عاد» الاستيطانية.

في السنوات الأخيرة، كانت البؤر الاستيطانية إلى الشرق من مستوطنة شيلو (نابلس) مصدرا للعنف الممنهج والمضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون الذين يعيشون في تسع قرى محيطة، ومصدرا لتقويض سبل معيشتهم وأمنهم المادي.

عدد الأشجار التي أفادت التقارير أن المستوطنين دمروها في المجتمعات المتضررة من بؤر مستوطنة شيلو الاستيطانية (2010-2014)

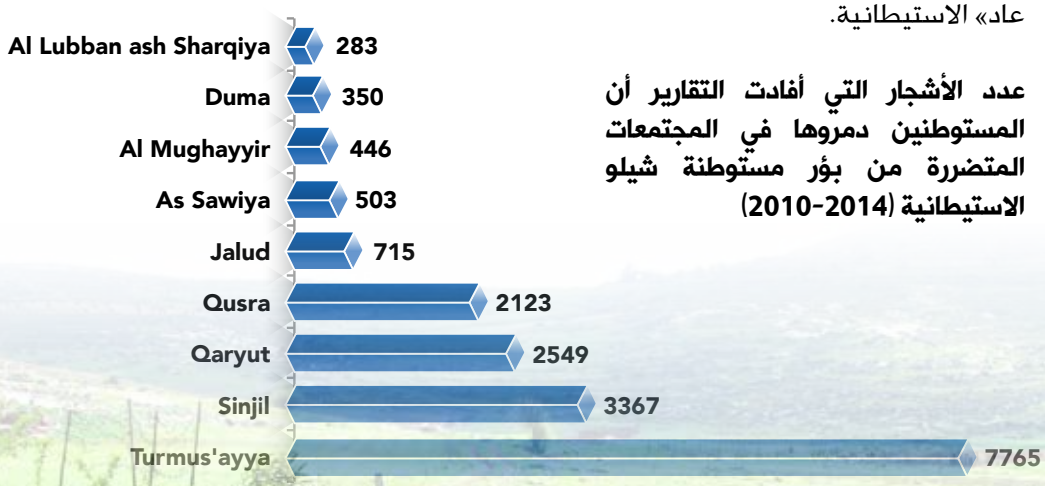

هذه أشجار دمرها المستوطنون الإسرائيليون في قرية ترمسعيا (رام اللّه) في 3 آذار/مارس 2013

تصوير مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية

عدد الأشجار والأشتال التي دمرها المستوطنون حسب التقارير

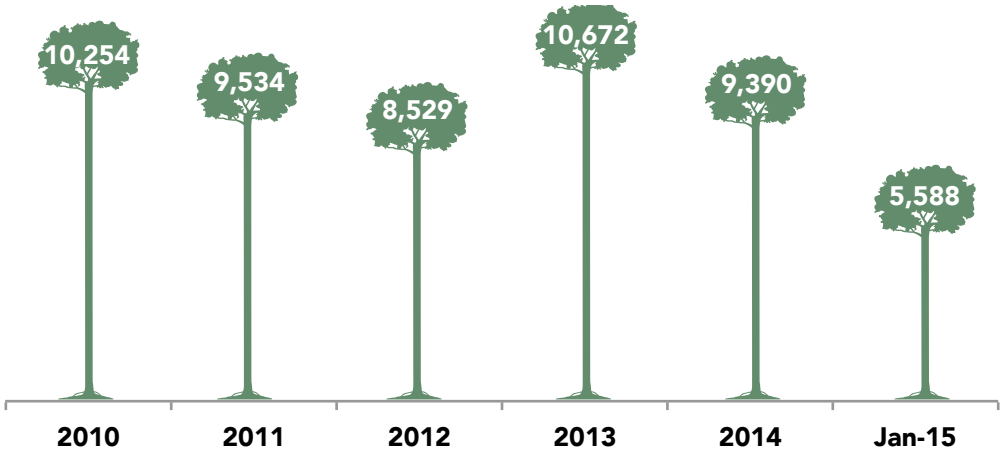

وفقا لمنظمة إسرائيلية غير حكومية ، أكثر من 96 بالمائة من الشكاوى المقدمة للشرطة الإسرائيلية في السنوات الست الماضية بشأن الأضرار المتعمدة من المستوطنين ضد الأشجار، أغلقت دون لائحة اتهام.

الأخيرة هي واحدة من ستة بؤر استيطانية إلى الشرق من مستوطنة شيلو، والتي أنشئت خلال تسعينيات القرن الماضي في انتهاك للقانون الإسرائيلي والدولي على حد سواء، ولكن مع سكوت من السلطات الإسرائيلية.[7] وتعود ملكية جزء من الأراضي التي استولوا عليها لإنشاء هذه البؤر لفلسطينيين، بينما الباقي ملكية عامة (معروفة أيضا باسم أراضي «دولة»). في السنوات الأخيرة، كانت بعض هذه البؤر الاستيطانية، بما في ذلك بؤرة «عادي عاد، مصدرا للعنف الممنهج والمضايقات التي يتعرض لها الفلسطينيون الذين يعيشون في تسع قرى محيطة ومصدر تهديد لسبل العيش والأمن المادي لسكان القرية.[8]

المنطقة المتضررة من عنف المستوطنين الذي يستهدف أشجار الزيتون
كانون الثاني/يناير 2015

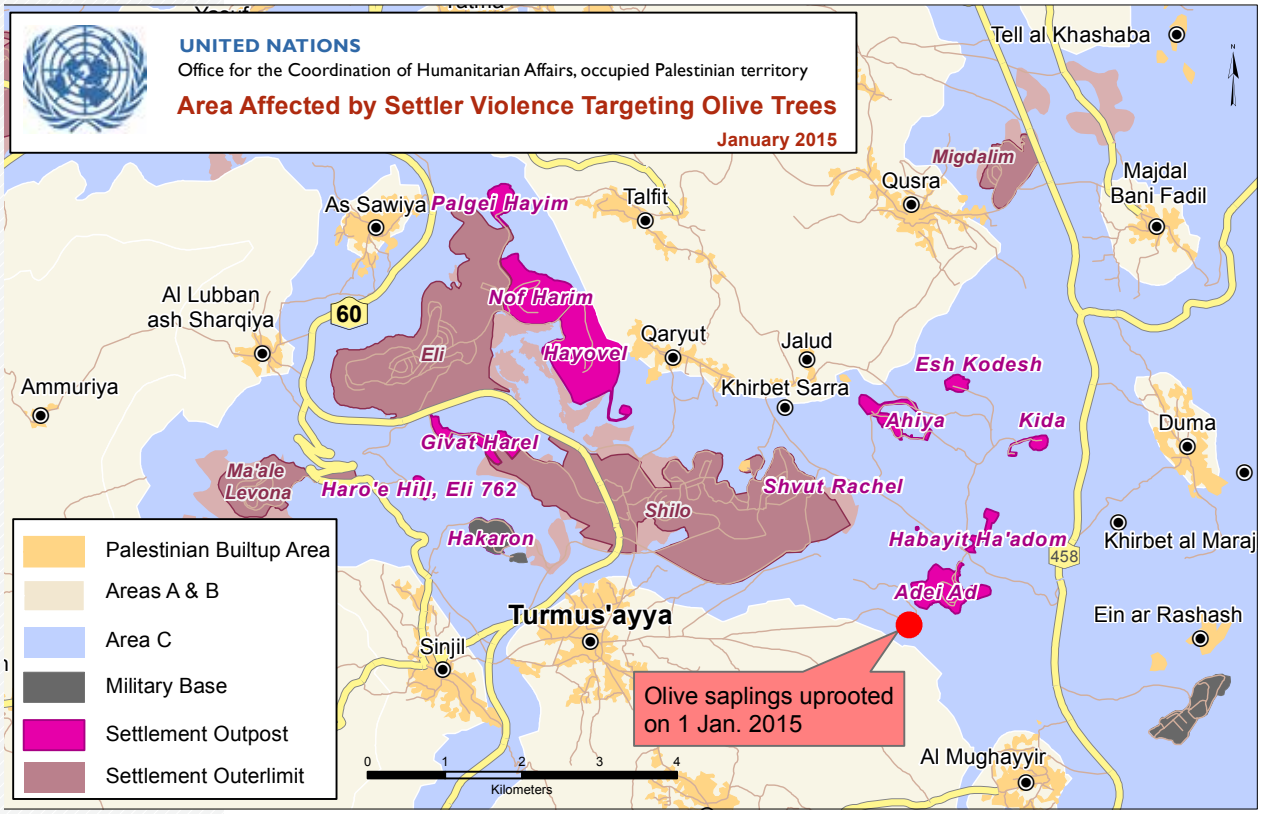

تطبيق غير كافي للقانون

لاحتواء عنف المستوطنين ضد المزارعين الفلسطينيين، حددت السلطات الإسرائيلية وصول الفلسطينيين إلى مناطق محددة حول 55 مستوطنة وبؤرة استيطانية لبضعة أيام في السنة، بحيث يخضع «لتنسيق مسبق». وفي هذه الأيام، ينتشر الجنود الإسرائيليون على الأرض لمنع المواجهات، ووصول المستوطنين إلى هذه المناطق ممنوع. وبينما أدى هذا النظام إلى هجمات أقل على المزارعين، فقد ثبت أنه غير فعال في منع سرقة وتخريب أشجار الزيتون خارج هذه الفترات. بالإضافة إلى ذلك، فإن القيود المفروضة على الوصول خلال الفترة المتبقية من العام تعرقل الأنشطة الزراعية الأساسية اللازمة لزراعة أو إعادة زراعة أشجار اقتلعت سابقا وتعيق الحفاظ على بساتين الزيتون، مثل الحراثة والتقليم والتسميد، والتعامل مع الآفات والأعشاب الضارة، مما يؤدي إلى تأثير سلبي على إنتاجية الزيتون وقيمته.

لاحتواء عنف المستوطنين ضد المزارعين الفلسطينيين، حددت السلطات الإسرائيلية وصول الفلسطينيين إلى مناطق محددة حول 55 مستوطنة وبؤرة استيطانية لبضعة أيام في السنة، بحيث يخضع «لتنسيق مسبق».

يبقى الإخفاق في فرض سيادة القانون فيما يتعلق بعنف المستوطنين مصدر قلق رئيسي، وهو أحد الأمور التي تم تسليط الضوء عليها بشكل متكرر من مجموعة من المعنيين المحليين والدوليين، بما في ذلك الأمين العام للأمم المتحدة. [9]

ينعكس هذا في المساءلة المتدنية فيما يتعلق بالهجمات ضد الأشجار المملوكة للفلسطينيين. ووفقا لمنظمة ييش دين الإسرائيلية غير الحكومية، أكثر من 96 بالمائة من الشكاوى المقدمة للشرطة الإسرائيلية في السنوات الست الماضية والتي تتابعها المنظمة بشأن الأضرار المتعمدة للأشجار على يد المستوطنين، أغلقت دون لائحة اتهام. [10]

وهذا على الرغم من الإجراءات الخاصة التي نفذتها السلطات الإسرائيلية لمعالجة هذه الإخفاقات، بما في ذلك إنشاء فريق مشترك بين الوزارات لتبسيط إنفاذ القانون ووحدة جديدة داخل جهاز الشرطة في عام 2013 (وحدة الجرائم القومية في منطقة السامرة ويهودا)، وهي مسؤولة عن معالجة «جرائم ذات دوافع أيديولوجية» على يد المستوطنين الإسرائيليين ضد الفلسطينيين. وفي الممارسة العملية، يظهر أن معدل نجاح التحقيقات قد انخفض منذ 2013 مقارنة مع السنوات السابقة: من 159 شكوى حول عنف المستوطنين رفعت في 2013-2014 والتي رصدتها منظمة يش دين، فقط قضيتين (1.9 بالمائة) أدتا إلى اتهام المشتبه بهم.[11]

النسخة الإنجليزيّة فقط هي النسخة الملزمة
http://www.ochaopt.org/documents/ocha_opt_the_humanitarian_monitor_2014_02_25_english.pdf

الهوامش

1. بيان نهاية بعثة صندوق النقد الدولي إلى الضفة الغربية وقطاع غزة. بيان صحفي. كانون الثاني / يناير 5102
2. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة.
3. يشمل التعريف الموسع "العمال المحبطين" الذين يرغبون في العمل، لكنهم لم يسعوا بنشاط لوظيفة خلال أسبوع المسح بسبب نقص الفرص الذي يتصورونه.
4. لا يرصد مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية الإصابات والوفيات غير المتعلقة بالصراع في الأرض الفلسطينية المحتلة. وتستند أرقام الوفيات الناتجة عن العاصفة الشتوية فقط على الأرقام التي تبلغ بها وزارة الصحة وتقارير وسائل الإعلام المحلية.
5. "قرارات النائب العام العسكري في الجيش الإسرائيلي بشأن حوادث استثنائية وقعت خلال عملية "السور الواقي"- التحديث رقم 2". متاح على الرابط: xpsa.raztaP/ne-8596-162/li.fdi.gam.www//:ptth.
6. قرار S/SER/CRH/A-1/12 الذي تم اعتماده في 32 تموز / يوليو 4102
7. البؤر الاستيطانية الخمسة الأخرى هي: إيش كوديش، وأحيا، وكيدا، وهابيت هعادوم، وشفوت راحيل.
8. يش دين، الطريق إلى التجريد – بؤرة عادي عاد الاستيطانية، أبريل / نيسان عام 3102.
9. تقرير الأمين العام إلى مجلس حقوق الإنسان، 21 شباط / فبراير عام 4102، A / CRH / 83/52، الفقرات 24-34.
01. يش دين، 6,69 بالمائة من التحقيقات في الاعتداءات على الأشجار الفلسطينية أُغلقت بسبب قصور الشرطة. قدمت لوائح اتهام في أربع قضايا فقط ، 31 تشرين الأول / أكتوبر 4102. متاح على الرابط التالي: ptth://:www.hsey-dir.org/ 682=ditsop؟psa.weivtsop
11. يش دين، ورقة بيانات: زيادة في معدل فشل تحقيقات الشرطة في حالات الجرائم الأيديولوجية ضد الفلسطينيين. متاح على الرابط: ptth://:www.hsey-dir.org/ Jkzr6tOtWmz:ehcac=q?hcraes/moc.tnetnocresuelgoog.ehcacbew: se_gnalC7٪.ne_gnalC7٪.ed_gnalC7٪.ac_gnal=rl&knlc=tc&wi=lh&1=dc&+482D3٪.ditsopF3٪.psa.weivtsop

ملاحظات المؤشر الشهري وتوضيحات

الضحايا

1. الإصابات ذات الصلة بالصراع: تشمل جميع الإصابات التي وقعت في حوادث عنف مرتبطة مباشرة بالاحتلال الإسرائيلي والنزاع الإسرائيلي–الفلسطيني، مثل العمليات العسكرية وحملات التفتيش والاعتقال والاشتباكات خلال المظاهرات والهجمات التي يتورط فيها المستوطنون الإسرائيليون ...إلخ. هذه الأرقام تستثني إصابات أخرى ذات صلة مثل تلك المرتبطة في سياق تأخيرات الوصول، وانفجار الذخائر غير المنفجرة، والاستهتار في التعامل مع الأسلحة، وانهيار الأنفاق، والعنف الفلسطيني الداخلي.
2. المدنيين: تشمل أولئك الناس –وفقا للمعلومات المتاحة وقت النشر- الذين لم ينجزوا «عملهم القتالي المستمر» باعتبارهم جزء من جماعة مسلحة، بغض النظر عن ظروف إصابتهم أو قتلهم. لا ينبغي اعتبار الأرقام في هذه الفئة شاملة، فقد تم استثناء الحالات غير المؤكدة أو المختلف عليها.
3. الإصابات المرتبطة بالأنفاق: الأرقام في هذه الفئة قد تتداخل مع أرقام الإصابات المرتبطة بالنزاع، كما أنها تتضمن إصابات في سياق الاعتداءات الإسرائيلية التي تستهدف الأنفاق، فضلا عن تلك الإصابات الناتجة عن انهيار الأنفاق والحوادث الأخرى.

العنف المرتبط بالمستوطنين الإسرائيليين

4. الحوادث التي تؤدي إلى سقوط ضحايا: تشمل جميع الحوادث التي تنطوي على عنف المستوطنين الإسرائيليين، والفلسطينيين، بما في ذلك حوادث الإصابة التي يتسبب في حدوثها أحد أفراد قوات الأمن الإسرائيلية خلال تدخله في مثل هذه حوادث.
5. حوادث تؤدي إلى حدوث خسائر أو أضرار في الممتلكات: مصدر سابق.

التفتيش والاعتقال

6. الفلسطينيون في السجون الإسرائيلية: تشمل جميع الفلسطينيين من الأراضي الفلسطينية المحتلة الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية في نهاية كل شهر، سواء كان ذلك في الضفة الغربية أو في إسرائيل، ولهم ارتباط بجريمة متعلقة بالاحتلال الإسرائيلي، وتصنفهم السلطات الإسرائيلية بأنهم «معتقلين/سجناء أمنيين». ولهذا تستثنى هذه الفئة الفلسطينيين المحتجزين لارتباطهم بجريمة جنائية.
7. المعتقلين الإداريين: الفلسطينيين الذين تحتجزهم السلطات الإسرائيلية دون تهمة أو محاكمة، بل لأغراض وقائية على حد زعمها.

عمليات الهدم

8. المباني المهدمة: تشمل جميع المباني التي يملكها الفلسطينيون في الأراضي الفلسطينية المحتلة وهدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن الغرض من استخدامها (سكنية أم غير سكنية) وبغض النظر عن سبب الهدم (عدم وجود ترخيص للبناء أو عملية عسكرية أو عقاب).
9. تشريد الناس بسبب عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يعيشون في المباني التي هدمتها السلطات الإسرائيلية، بغض النظر عن المكان الذي نُقلوا إليه بعد عمليات الهدم.
10. الأشخاص المتضررين من عمليات الهدم: تشمل جميع الأشخاص الذين كانوا يتستفيدون من المباني المهدومة (كمصدر للدخل أو للحصول على الخدمات ...إلخ) باستثناء أولئك المشردين.

الوصول إلى الضفة الغربية

11. حواجز بها جنود بشكل دائم: يعمل بها أفراد الأمن الإسرائيلي، باستثناء الحواجز الواقعة على الخط الأخضر وعلى «البوابات الزراعية» على طول الجدار.
12. حواجز بشكل جزئي: بنية تحتية لحاجز يؤمه الجنود بشكل جزئي ويعمل على أساس مخصص لغرض معين.
13. حواجز بدون جنود: تشمل الحواجز على الطرق والكتل الترابية والجدران الترابية وبوابات الطرق وعوائق الطرق والخنادق. ولأسباب تاريخية, يستثني هذا الرقم الحواجز التي تقع داخل المنطقة التي تسيطر عليها إسرائيل من مدينة الخليل (H2).
14. الحواجز "الطيارة" أو العشوائية: حواجز تُقام على أساس مخصص لغرض ما، دون بنية تحتية موجودة من قبل.

الحصول على الخدمات الصحية

51. طلبات الحصول على تصاريح لمغادرة غزة عبر معبر إيريز: تتضمن فقط الطلبات المقدمة بهدف السفر المقرر في الفترة المشمولة في التقرير.
16. طلبات متأخرة: تشمل الطلبات التي لم تحصل على تاريخ للموعد الطبي، وبالتالي إجبار المريض على إعادة عملية الطلب.

حركة العاملين في المجال الإنساني

17. حوادث تأخير أو حرمان الدخول على حاجز بالضفة الغربية: تشمل الحوادث التي تؤثر على الموظفين المحليين أو الدوليين العاملين في المنظمات الإنسانية، سواء العاملين في منظمة الأمم المتحدة أو منظمات دولية غير حكومية.

الواردات إلى غزة

18. الشاحنات حسب النوع: لأسباب تاريخية، هذا الرقم يستثني الشاحنات التي تحمل جميع أنواع الوقود.

حماية الطفل

19. الهجمات تشمل استهداف المدارس الذي يؤدي إلى تدمير كلي أو جزئي لمثل هذه المرافق. يمكن أيضا الإبلاغ عن أية تدخلات بالتشغيل العادي للمنشأة، مثل الاحتلال والقصف والاستهداف لأغراض الدعاية، وإلا سيتم التسبب في إلحاق الضرر بالمنشآت المدرسية وموظفيها.